

الجمعية العامة الدورة الثالثة والستون
البند ٥٣ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/63/418/Add.1)]

٢٣٠/٦٣ - عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر
(٢٠٠٨-٢٠١٧)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٦/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ١٨٣/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ و ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٢٠٧/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٢٦٥/٥٧ و ٢٦٦/٥٧ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٢٢/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٤٧/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٩/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢١٣/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٢٠٥/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات بمناسبة عقد مؤتمر قمة الألفية^(١)، وكذلك إلى الالتزام الدولي بالقضاء على الفقر المدقع وبتخفيض نسبة من يقل دخلهم اليومي من سكان العالم عن دولار واحد ونسبة الناس الذين يعانون الجوع إلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٢)،

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

وإذ تشير إلى قرارها ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ المتعلق بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ ترحب بالمناقشات المتعلقة بالفقر التي تجرى خلال الاستعراضات الوزارية السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتي تضطلع بدور مهم في دعم تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)،

وإذ تشير إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٣) ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين^(٤)،

وإذ تعرب عن قلقها لأنه بعد انقضاء عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) وبلوغ منتصف المدة الفاصلة عن عام ٢٠١٥ وهو التاريخ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، شهدت بعض المناطق تقدماً في مجال الحد من الفقر، إلا أن هذا التقدم يتسم بالتباين ولا يزال عدد الناس الذين يعيشون في فقر، ومعظمهم من النساء والأطفال الذين يشكلون أكثر الفئات تضرراً، يتزايد في بعض البلدان، وبخاصة في أقل البلدان نمواً وعلى الخصوص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،

وإذ تسلّم بأن معدلات النمو الاقتصادي تتفاوت من بلد إلى آخر وبأنه يجب التصدي لأوجه التفاوت هذه بإجراءات، منها تعزيز النمو المراعي لمصالح الفقراء وتعزيز الحماية الاجتماعية،

وإذ يساورها القلق من الطابع العالمي للفقر وانعدام المساواة، وإذ تشدد على أن القضاء على الفقر والجوع ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للجنس البشري،

وإذ تعيد تأكيد أن القضاء على الفقر هو أكبر تحد يواجهه العالم اليوم، وبخاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً، وإذ تشدد على أهمية الإسراع بخطى النمو الاقتصادي المستدام الواسع القاعدة والشامل للجميع، بما في ذلك تحقيق العمالة الكاملة المنتجة وتوفير العمل اللائق،

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٤) القرار د١ - ٢/٢٤، المرفق.

وإذ تعرب عن قلقها لأن عدد الناس الذين يعيشون في فقر أكبر مما كان مقدرا في السابق^(٥) على الرغم مما أحرز من تقدم ملموس، ولأن الأزمة المالية وأزمة انعدام الأمن الغذائي الراهنتين وأسعار الطاقة التي يتعذر التنبؤ بها أمور قد تمثل تحديات كبيرة في طريق تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلم بأن حشد الموارد المالية لأغراض التنمية على الصعيدين الوطني والدولي والاستخدام الفعال لتلك الموارد أمران أساسيان لقيام شراكة عالمية من أجل التنمية دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تسلم أيضا بما يوفره التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من إسهامات في الجهود التي تبذلها البلدان النامية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تعترف بأن الإدارة الرشيدة على الصعيدين الوطني والدولي والنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع اللذين تدعمهما العمالة الكاملة والعمل اللائق وزيادة الإنتاجية ووجود بيئة مؤاتية، بما في ذلك الاستثمار العام والخاص وتنظيم المشاريع، أمور ضرورية للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، والارتقاء بمستويات المعيشة، وبأن المبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات تضطلع بدور مهم في تعظيم أثر الاستثمار العام والخاص،

وإذ تشدد على الأولوية والضرورة الملحة اللتين أولاهما رؤساء الدول والحكومات للقضاء على الفقر، على نحو ما أعرب عنه في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

١ - **تخطط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)^(٦)؛

٢ - **تعيد تأكيد** أن هدف عقد الأمم المتحدة الثاني هو أن يجري، بطريقة فعالة ومنسقة، دعم متابعة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، المتصلة بالقضاء على الفقر وتنسيق الدعم الدولي لتحقيق هذه الغاية؛

٣ - **تعيد أيضا تأكيد** أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنميته وأنه ليس من قبيل المغالاة زيادة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الوطنية في تحقيق التنمية

(٥) تقديرات البنك الدولي المحسوبة في آب/أغسطس ٢٠٠٨ على أساس خط الفقر المنقح.

(٦) A/63/190.

المستدامة والقضاء على الفقر، وتسلم بضرورة استكمال الجهود الوطنية الفعالة المعززة ببرامج وتدابير وسياسات دولية ملموسة وفعالة وداعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة أمام البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

٤ - **تشدد** على ضرورة إيلاء الأولوية العليا للقضاء على الفقر في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية، مع التأكيد على أهمية معالجة أسباب الفقر وتحدياته باتباع استراتيجيات متكاملة ومنسقة ومتناسقة على المستويين الوطني والحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات؛

٥ - **تكرر تأكيد** ضرورة تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تشجيع التعاون الدولي لأغراض التنمية، وهو أمر بالغ الأهمية في القضاء على الفقر؛

٦ - **تؤكد** أهمية كفالة الاضطلاع، على المستويين الوطني والحكومي الدولي والمستوى المشترك بين الوكالات، بأنشطة متناسقة وشاملة ومتكاملة للقضاء على الفقر، ووفقا لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما؛

٧ - **تشدد** على أن التنقيف والتدريب من العوامل الحاسمة لتمكين أولئك الذين يعيشون في فقر، مع التسليم بتعقد التحدي المتمثل في القضاء على الفقر؛

٨ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يواصل إيلاء الأولوية للقضاء على الفقر، وتدعو البلدان المانحة التي بوسعها دعم الجهود الوطنية الفعالة التي تبذلها البلدان النامية في هذا الصدد إلى القيام بذلك، من خلال توفير موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها، إما على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف؛

٩ - **تعترف** بالجهود التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو في سبيل زيادة مساعدتها للتنمية، بما في ذلك التزام بعض البلدان المتقدمة النمو بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية؛ غير أنها تلاحظ مع القلق الانخفاض العام في المساعدة الإنمائية الرسمية في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، وتدعو إلى الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها الالتزامات التي قطعتها على نفسها بلدان متقدمة النمو كثيرة بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥ وبلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وكذلك بلوغ هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً؛ وتحث البلدان المتقدمة النمو

التي لم تبذل بعد جهودا ملموسة في هذا الصدد، وفقا للالتزامات التي تعهدت بها، على القيام بذلك؛

١٠ - **ترحب** بما بذل مؤخرا من جهود واتخذ من مبادرات لتحسين نوعية المعونة وزيادة أثرها، بما في ذلك إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وبرنامج عمل أكر^(٧)، وبالعزم على اتخاذ إجراءات ملموسة وفعالة وفي الوقت المناسب لتنفيذ جميع الالتزامات المتفق عليها بخصوص فعالية المعونة، مع رصد واضح ومواعيد نهائية واضحة، بسبل منها مواصلة مواءمة المساعدة مع استراتيجيات البلدان وبناء القدرات المؤسسية وتخفيض تكاليف المعاملات وإلغاء الإجراءات البيروقراطية وإحراز التقدم في إزالة الشروط المقيدة للمعونة وتعزيز القدرة الاستيعابية والإدارة المالية لدى البلدان المستفيدة وزيادة التركيز على نتائج التنمية؛

١١ - **تسلم** بأن النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع أمر لا غنى عنه للقضاء على الفقر والجوع، وبخاصة في البلدان النامية، وتؤكد ضرورة استكمال الجهود الوطنية المبذولة في هذا الصدد بتهيئة بيئة دولية مؤاتية؛

١٢ - **تسلم أيضا** بأنه لكي تبلغ البلدان النامية الأهداف المحددة في سياق استراتيجيات التنمية الوطنية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع، ولكي تكون استراتيجيات القضاء على الفقر هذه فعالة، يتعين على البلدان النامية أن تضاعف جهودها للاندماج في الاقتصاد العالمي لكي يتسنى لها تقاسم منافع العولمة؛

١٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعين مركز تنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء؛

١٤ - **تري** أن يكون "تحقيق العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع" موضوعا لعقد الأمم المتحدة الثاني المقرر استعراضه في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في تلك الدورة تقريرا يعرض فيه بالتفصيل استجابة منظومة الأمم المتحدة في الوقت الراهن لهذا الموضوع؛

١٥ - **تسلم** بضرورة إيلاء الأولوية العليا لنظرها في البند المتعلق بالقضاء على الفقر في جدول أعمالها، وتقرر، في هذا الصدد، إسهاما منها في عقد الأمم المتحدة الثاني، أن تعقد اجتماعا للجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والستين على أرفع مستوى سياسي ملائم، يركز على عملية استعراض الموضوع المخصص لمسألة القضاء على الفقر، وتؤكد ضرورة

(٧) A/63/539، المرفق.

عقد الاجتماع والقيام بالأنشطة التحضيرية في حدود مستوى الميزانية الذي اقترحه الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وضرورة تنظيم ذلك بأقصى درجات الفعالية والكفاءة؛

١٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة والسنتين بندا بعنوان "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)"، وتطلب إلى الأمين العام أن يطلع الدول الأعضاء شفويا على التقدم المحرز في تنفيذ الجهود المتعلقة بموضوع العقد الثاني.

الجلسة العامة ٧٢

١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨